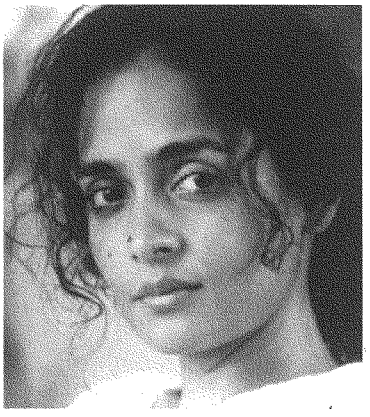

في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤ ألقت الكاتبة الهندية الكبيرة أروندااتي روي Arundhati Roy خطاباً بمناسبة تسلُّمها "جائزة سيدني للسلام." وقد رأت الآداب أن تَنقل هذا الخطاب الهام إلى العربية، لواحدة من أبرز الكاتبات المناهضات للظلم؛ مع الإشارة إلى خلاف هيئة تحريرها مع موقفها من المقاومة المسلّحة ومن المقاطعة. فالمقاومة المسلّحة ليست بالضرورة إرهاباً، وأما مقاطعة داعمي الاحتلال فليست في رأينا بديلاً عن أشكال النضال الأخرى كما تَقترح روي، بل متمِّم لها وإشراكٌ لأوسع فئات الشعب في عملية التحرير.

سلام؟

خطاب أروندااتي روي بمناسبة نيلها جائزة سيدني للسلام

ترجمة: سماح إدريس

الأمر رسمي الآن: إنّ «مؤسّسة سيدني للسلام» غارقةٌ حتى أذنيْها في المقامرة والمجازفة المحسوبة. ففي العام الماضي اختارت، وبكلّ شجاعة، الدكتورة حنان عشراوي من فلسطين لتنال جائزةَ سيدني للسلام. وكأنّ ذلك لم يكفِ، فقامت هذه السنةَ أيضًا واختارتني أنا... مِنْ بين كلّ الناس في العالم!

لكنّ بودّي أن أحتجّ. فمَصادري تُعْلمني أنّ الدكتورة عشراوي حظيتْ بطابور احتجاج خصيصًا لها. وهذا عملٌ تمييزيّ. وإنّي أطالب بمعاملةٍ متساويةٍ لكلّ الحاصلين على جوائز السلام. فهل أستطيع أن أَطلب رسميًا من «مؤسسة سيدني» أن تنظِّم طابورَ احتجاج ضدّي بعد هذه المحاضرة؟ لقد سمعتُ أنّ ذلك لن يكون أمرًا صعبًا؛ وإذا كان الوقتُ ضيقًا لتنظيمه اليوم، فإنّ غدًا يلائمني بالدرجة نفسها!

حين أُعلنتْ «جائزةُ سيدني للسلام» هذا العامَ، تعرَّضتُ لبعض الملاحظات الخبيثة جدًا من أشخاص يَعْرفونني جيدًا. فقد قالوا: «لِمَ يُعْطونها إلى أكبر مسبِّبةِ مشاكل نَعْرفها؟ ألِم يُخْبِرْهم أحد أنّكِ لا تَمْلكين في جسدك ذرّةَ سلامٍ واحدة؟» وأكثر ما أَذْكره هو التالي: «عزيزتي أروندااتي، مثاً، هُنيّ جائزة سيدني للسلام؟ أكانت ثمة حربٌ في سيدني؛ وستّاعدتِ أنتِ في وقفها؟!»

شخصيًا، أنا مبتهجةٌ جدًا بالحصول على «جائزة سيدني للسلام.» غير أنّ عليّ أن أَقْبلها بوصفها جائزةً أدبيةً تكرِّم كاتبةً على كتابتها؛ فخلافًا للفضائل الكثيرة المنسوبة إليّ خطأً، فإنّي لستُ ناشطة، ولا زعيمةً لأية حركة شعبية، ولستُ بالتأكيد «صوتَ مَنْ لا صوتَ لهم» (ونحن نَعْلم طبعًا أنْ ليس ثمة شيءٌ اسمُه «مَنْ لا صوتَ لهم،» بل هناك فقط مَنْ يُخْرَسُون عَمْدًا أو يؤْثِرُ ألاّ يُسْمَعوا). أنا كاتبةٌ لا تستطيع أن تَزْعمَ أنّها تمثِّل أحدًا إلاّ نفسَها. إذن، ستكون وقاحةً من قبلي أن أقول إنّني أَقْبل هذه الجائزةَ نيابةً عن المشاركين في نضال المستضعفين والمحرومين

ضدّ الأقوياء ـ وإنْ كنتُ أرغبُ في ذلك القول. ولكنْ، أأستطيع القولَ إنّني أقْبل الجائزةَ بوصفها تعبيرًا عن تضامن «مؤسّسة سيدني للسّلام» مع نمطٍ من السياسة، ونمطٍ من النظرة إلى العالم، يَحظيان بتأييدٍ ملايين منّا حول العالم؟

قد يبدو مفارقةً لاذعةً أن تُمْنحَ جائزةُ السلام لواحدةٍ تَقْضي معظمَ أوقاتها وهي تفكّر في استراتيجيات للمقاومة وتخطّط للتشويش على السلام المزعوم. عليكم أن تتذكّروا أنّني من بلاد إقطاعيةٍ في الأساس ـ وليس هناك إلاّ أمور قليلة أكثرُ إزعاجًا من «السلام» الإقطاعي. أحيانًا ثمة حقيقةٌ في الكليشيهات القديمة: حقًا، لا يُمْكن أن يكون سلامٌ حقيقيٌّ من دون عدالة؛ ومن دون مقاومة، لن تكون عدالةٌ.

اليوم، ليست العدالةُ وحدَها هي التي تتعرّض للهجوم، بل فكرةُ العدالة ذاتُها. إنّ الهجوم على فئات المجتمع الهشّة الضعيفة لَهُوَ من الشمولِ والوحشية والذكاء معًا ـ هجومٌ يَشْمل كلّ شيء ولكنّه ذو هدفٍ محدّد، ووحشيٌّ بشكل صريح، ولكنّه ماكرٌ إلى درجةٍ لا تصدَّق ـ بحيث إنّ جراءته المطلقةَ قَوّضتْ شيئًا فشيئًا من مفهومنا للعدالة. فلقد دَفَعَتنا إلى أن نُخفض أبصارَنا، وأن نقلّص توقُّعاتنا. وحتى في أوساط أصحاب النوايا الحسنة، فإنّ مفهوم «العدالة» الرائع الشاسع يتمّ استبدالُه تدريجًا بخطاب «حقوق الإنسان» ـ وهو خطابٌ مبتورٌ وأشدُّ هشاشةً بكثير [من مفهوم العدالة].

لو تأمّلتم ذلك فسترَوْن أنّه انزياحٌ مرعبٌ في النموذج. الفارق هو أنّ مفهومَيْ «المساواة» و«التكافؤ» قد نُزعا واقتُلِعا من المعادلة. إنّها عمليةُ استنزاف. فقد بتنا نبدأ، لاشعوريًا تقريبًا، نفكّر في العدالة للأغنياء، وفي حقوق الإنسان للفقراء؛ العدالةِ لعالم الشركات، وحقوقِ الإنسان لضحاياها؛ العدالةِ للأميركيين، وحقوقِ الإنسان للأفغان والعراقيين؛ العدالةِ للطوائف الهندية المنغلقة العليا، وحقوقِ الإنسان (يا ليت!) للداليتيين والأدايقاسيين؛ العدالةِ للأستراليين البيض، وحقوق الإنسان لسكّان أستراليا الأصليين والمهاجرين (بل وهذا نفسُه لا يتحقّق في مُعظم الأحيان).

لقد غدا أكثرَ من واضح أنّ انتهاك حقوق الإنسان هو جزءٌ أساسيّ ومتأصّل من عملية فرض بنيةٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ قاهرةٍ وظالمة على العالم. فمن دون انتهاك حقوق الإنسان على مجال هائل، سيبقى المشروعُ النيوليبراليّ في الإطار الحالم للنظرية. غير أنّه يتمّ تصويرُ «انتهاكات حقوق الإنسان،» وعلى نحوٍ متزايدٍ، وكأنّها نتيجةٌ مؤسفةٌ وعَرَضيةٌ تقريبًا لنظام سياسي واقتصادي كان سيكون مقبولاً لولا تلك الانتهاكات، وكأنّ هذه الأخيرة مشكلةٌ صغيرةٌ تُمْكن إزالتُها بعنايةٍ إضافيةٍ قليلةٍ تَبْذلها بعضُ المنظّمات غير الحكومية. وهذا يفسّر لماذا يُنْظر إلى «محترفي حقوق الإنسان» في المناطق ذات الأزمات الحادة ـ ككشمير والعراق مثلاً ـ بشيء من الشُّبْهة. فكثيرٌ من حركات المقاومة في البلدان الفقيرة، والتي تقاتِل الظلمَ الهائلَ وتشكّك في المبادئ الضمنية لتعريف «التحرير» و«التنمية،» تَعتبر المنظّمات غيرَ الحكومية المعنيةَ بحقوق الإنسان مبشّرين معاصرين جاءوا ليَنْزعوا القشرةَ القبيحةَ عن وجه الإمبريالية، من أجل تسكين الغضب السياسي [الشعبي] والمحافظةِ على الوضع القائم.

لم تمضِ إلاّ بضعةُ أسابيع على قرار غالبية الأستراليين إعادةَ انتخاب رئيس الوزراء جون هاورد، الذي ـ من بين أمورٍ أخرى ـ قاد أستراليا إلى المشاركة في الاجتياح اللاشرعي للعراق واحتلاله. ومن المؤكّد أنّ التاريخ سوف يسجّل اجتياحَ العراق بوصفه واحدةً من أَجْبَن الحروب التي خِيضتْ على الإطلاق. فقد كانت حربًا طَوّقتْ فيها عصابةٌ من الدول الغنية، والمسلّحةِ بما يكفي من الأسلحة النووية لتدمير العالم عدةَ مرات، دولةً فقيرةً، متّهمةً إيّاها خطأً بامتلاكها أسلحةً نووية، فاستَخدمت الأممَ المتحدةَ لإجبارها على نزع سلاحها، ثم غَزَتْها، واحتلّتْها، وهي اليومَ في صدد بَيْعها!

أتحدّث عن العراق لا لأنّ الجميع يتحدّثون عنه (وذلك، للأسف، على حساب أهوالٍ تتكشّف وسطَ الظلام في أماكن أخرى)، بل لأنّه علامةٌ على الآتي. فالعراق يشير إلى بدايةِ دورةٍ جديدة. إنّه يقدّم لنا فرصةً لنرى كيف تَعْمل العصابةُ العسكريةُ ـ الشركاتيةُ التي باتت معروفةً باسم «الإمبراطورية.» ذلك أنّ القفّازات في «العراق الجديد» قد نُزعتْ تمامًا.

فالحال أنّه مع اشتداد المعركة من أجل السيطرة على مصادر العالم، تقوم الكولونياليةُ الاقتصاديةُ ـ عبر العدوان العسكري الرسمي ـ بالعودة إلى مسرح الأحداث. وما العراق إلاّ تتويجٌ منطقيٌّ لعملية العولمة الشركاتية، حيث انصهرت النيوكولونياليةُ بالنيوليبرالية. وإنْ تَمَكّنا من اختلاس النظر إلى ما وراء ستارة الدم، لَمَحْنا المداولاتِ العديمةَ الرحمةِ التي تجري خَلْفَها. ولكنْ لنتحدّثْ أولاً، وبإيجاز، عمّا يجري على خشبة المسرح نفسها.

ففي العالم ١٩٩١ شنّ الرئيس الأميركي جورج بوش الأب «عمليةَ عاصفة الصحراء.» فقُتل عشراتُ آلاف العراقيين في هذه الحرب. وقُصفتْ حقولُ العراق بأكثر من ٣٠٠ طن من اليورانيوم المنضّب، أحدثت ازديادًا في حالات السرطان لدى الأطفال بلغ أربعةَ أضعاف ما كانت عليه الحالُ من قبل. وطوال أكثر من ثلاثة عشر عامًا عاش أربعةٌ وعشرون مليون عراقي في «منطقة عسكرية،» وحُرموا الطعامَ والدواءَ والماءَ النظيف. فلنتذكّر، في خضمّ السُّعار الجاري حول الانتخابات الأميركية،* أنّ مستويات الوحشية لم تتأثّر بالتبدّل في هويّة

* ـ هذه المحاضرةُ أُلقيتْ في تشرين الثاني ٢٠٠٤، أيْ قبل الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية. (المترجم)

ساكني البيت الأبيض ـ أديموقراطيين كانوا [كلينتون] أَمْ جمهوريين [بوش الأب والابن]. وقد مات نصفُ مليون طفل عراقي بسبب نظام العقوبات الاقتصادية الذي مَهَّد لـ «عملية الصَّدْم والترويع.»

وفي حين كان هناك، حتى الأمس القريب، سجلٌّ دقيقٌ بعدد الجنود الأميركيين الذين قَضَوْا، فإنّه لم تكن لدينا أيةُ فكرة عن عدد **العراقيين** الذين قُتلوا. فالجنرال الأميركي تومي فرانكس قال: «إنّنا لا نَحْسب عددَ الجثث» (ويَقْصد الجثثَ العراقية). وكان بإمكانه أن يضيف: «ولا نَحْسب حسابًا لاتفاقيات جنيف أيضًا!» لكنّ هناك دراسةً جديدةً مفصّلة، سَرَّعَتْ إنجازَها مجلةُ **لانسِتْ** الطبيّة وخَضعتْ لمراجعةِ لجنةٍ محكّمةٍ، تقدِّر أنّ مئة ألف عراقي قَضَوْا منذ اجتياح عام ٢٠٠٣. وهذا العدد يساوي مئة قاعةٍ مليئةٍ بالناس، مثل هذه القاعة: مئةَ قاعةٍ مليئةٍ بالأصدقاء والأهل والإخوة والأخوات والزملاء والأحبّة، مثلكم. الفرقُ هو أنّه ليس بيننا اليومَ أطفالٌ كُثُر ـ ودَعُونا لا ننسَ أطفالَ العراق. تقنيًا، يُسمّى حمّامُ الدم ذاك «قصفًا دقيقًا»؛ غير أنّه في اللغة العادية يُسمّى مجزرةً.

معظم ما أَوْردناه بات معلومًا اليوم. ولذلك فإنّ مَنْ يؤيِّدون الغزوَ ويَنتخبون الغزاةَ لا يستطيعون اللواذَ بالجهل، بل عليهم أن يؤْمنوا حقًا بأنّ هذه الوحشية المُلْحمية خيِّرةٌ وعادلةٌ، أو أنّها ـ في الحدّ الأدنى ـ مقبولةٌ لكونها في صالحهم.

وهكذا يتحكّم العالمُ «المتحضِّرُ» و«الحديثُ،» الذي بُني بكدٍّ على إرثٍ من الإبادة الجماعية والعبودية والكولونيالية، في معظم نفط العالم، ومعظم أسلحةِ العالم، ومعظم أموال العالم، ومعظم وسائل إعلام العالم ـ إعلام الشركات الضالع [في الحرب] حيث تُستبدل عقيدةُ «التعبيرِ الحرّ» بعقيدة «التعبير الحرّ إنْ كنتَ توافِق.»

لقد قال رئيسُ مفتّشي الأمم المتحدة هانس بليكس إنّه لم يجد أيَّ دليل على الأسلحة النووية في العراق. كلُّ نتفةِ دليلٍ أَبْرزتْها حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا تَبيَّن أنّها كاذبة ـ أكانت تقاريرَ عن شراء صدّام حسين للأورانيوم من النيجر، أمْ تقريرًا صاغَتْه المخابراتُ البريطانيةُ واكتُشف [فيما بعد] أنّه منحولٌ من أطروحة دكتوراه قديمة لأحد التلاميذ. ومع ذلك، وفي الأيام التي مَهّدتْ للحرب، راحت الجرائدُ ومحطاتُ التلفزة الأكثرُ «احترامًا» في الولايات المتحدة تُبرز في عناوينها العريضة، يومًا بعد يوم، «الدليلَ» على ترسانة العراق النووية. ولكن اتَّضح اليومَ أنّ مَصْدر «الدليل» المفبرَكِ عن ترسانة العراق النووية هو أحمد الشلّبي، الذي كان ـ شأنه شأن الجنرال سوهارتو في أندونيسيا، والجنرال بينوشيه في التشيلي، وشاه إيران، والطالبان، وصدّام حسين نفسِه طبعًا ـ يتلقّى ملايين الدولارات من «الأصدقاء الطيِّبين»: المخابرات المركزية الأميركية CIA.

وهكذا قُصِفتْ بلادٌ بأكملها إلى عالم النسيان. صحيح أنّ بعض تمتماتِ اعتذارٍ سُمعتْ [من قبيل]: «عذرًا لما حَصَل يا شباب، غير أنّ علينا حقًا أن نُكْمل الطريق. وهناك إشاعات طازجة عن وجود أسلحة نوويّة في آيْران [أيْ إيران كما يَلْفظها بوش وأضرابُه ـ الآداب] وسورية.» ولكن احزَرُوا مَنْ كان يَكْتب التقاريرَ عن هذه الشائعات الطازجة؟ إنّهم المراسلون أنفسُهم الذي أَنْتجوا «الأخبارَ الخاطفةَ» الكاذبة عن العراق: «الفريق ألف» الضالعُ ضلوعًا خطيرًا في سَيْر المعارك.*

لقد كان على رئيس قناة BBC البريطانية أن يتنحّى عن منصبه. وانتحر رجلٌ آخر لأنّ أحد مراسلي هذه القناة اتَّهم إدارةَ بوش بجعل التقارير المخابراتية عن برنامجِ العراق لأسلحة الدمار الشامل «مثيرةً» (sexy). غير أنّ رئيس حكومة بريطانيا [توني بلير] احتفظ بمنصبه، مع أنّ حكومَته فعلتْ أكثرَ بكثير من مجرّد جعل التقارير المخابراتية «سَكْسي.» فهذه الحكومة مسؤولة عن الاجتياح اللاشرعي لبلدٍ، وعنْ قتل شعبه قتلاً جماعيًا!

إنّ زائري أستراليا، من أمثالي، يُتوقَّع منهم أن يُجيبُوا عن السؤال التالي حين يملأون طلبات التأشيرة: «هَلْ سَبقَ أن ارتكبتَ، أو تورَّطْتَ في ارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضدّ الإنسان أو ضدّ حقوق الإنسان؟» فهل سَيَحْصل جورج بوش وتوني بلير على تأشيرتيْ دخول إلى أستراليا؟ الحقّ أنّه ينبغي بالتأكيد، بموجب أحكام القانون الدولي، أن يُصنَّفا مجرمَيْ حرب.

ولكنّه سيكون من السذاجة أن نتصوَّرَ أنّ العالمَ سيتغيّر إنْ أُزيحا عن منصبيْهما. والمأساة هي أنّ منافسيهما السياسيين لا يَعْترضون اعتراضًا جادًا على سياساتهما. والصَّخَبُ والحدّةُ في حملة الانتخابات الأميركية الأخيرة تمحوَرا حول مَنْ سيكون «القائدَ الأعلى» الأفضل، ومَنْ سيكون مديرًا أكثرَ فعّاليةً للإمبراطورية الأميركية. إنّ الديموقراطية لم تَعُد تقدِّم للناخبين خياراتٍ حقيقية، وإنّما خيارًا خدّاعًا فقط.

وعلى الرغم من عدم العثور على أسلحة دمار شامل في العراق، فقد كَشَفَ «دليلٌ» مذهلٌ جديدٌ أنّ صدّام حسين كان يخطِّط لبرنامج أسلحة (مثلما كنتُ أخطِّط للفوز بميدالية ذهبية في السباحة المتزامنة)!** شكرًا للآلهة على عَقيدة «الضربة

---

* ـ المعلوم أنّ بعض المراسلين الأميركيين كانوا يرافقون الجنودَ أثناء الحرب على العراق. وهو ما عُرف بظاهرة الـ embedded reporters، وهُمْ حرفيًا «المراسلون المطمورون [داخل الآليّات أو الطائرات العسكرية الأميركية].» وأما «الفريق ألف» فيُحيل على مسلسل تلفزيوني أميركي (The A-Team) كان يُعرض بين عاميْ ١٩٨٣ و١٩٨٧ ويتحدَّث عن مجموعة من الأشخاص الأخيار الذين يساعدون الضعفاء. (المترجم)

** ـ سباحةٌ تتزامن مع الموسيقى. (المترجم)

الوقـائيـة»! واللّه يَعْلم أية أفكار شـريرة أخـرى كـان صـدّام يُضْمِرها ـ من مثل إرسالِ «تامپاكس» [فُوَط صحّية للإناث] بالبريد إلى أعضاء مجلس الشيوخ الأميركيين، أو إطلاقِ أرانب إناثٍ يَرْتدين البـراقعَ في أنفـاق لندن! ولا شكّ في أنّ كل هذا سيُكْشف عنه في محاكمة صدّام حسين، «الحرةِ والعادلةِ،» التي ستَجْري قريبًا في «العراق الجديد.»

كلّ ذلك سيُكْشف عنه... باستثناء الفَصْل الذي كنّا سنَعْلم فيه كيف زَوّدت الولاياتُ المتـحدةُ وبريطانيـا صـدّام حسين بالمال والمعونات المادية حين كان يرتكب اعتداءاتٍ قـاتلةً ضدّ الأكراد والشيعة العراقيين. وكلُّه سيُكشف عنه... باستثناء الفصل الذي كنّا سنَعْلم فيه أنّ تقريرًا من ١٢ ألف صفـحة قدّمـتْه حكومةُ صدّام حسين إلى الأمم المتحدة قد أُخْضع لرقابة الأمم المتحدة لأنّه يورد قائمةً بأربع وعشرين شركةً أميركيةً سَبَقَ أن اشتركتْ في برنامج العراق مـا قـبل حـرب الخليج لإنتـاج أسلحـةٍ نوويةٍ وتقليدية (وهذه الشـركات تَشْمل: بَكْتِلْ، ودوپونت، وإيْسـتمـان كوداك، وهيولِتْ پاكارد، وانترناشونال كومپيوتر سيستمز، ويونيسيس).

«تحـرَّر» العـراق. فلقـد أُخضـع شـعبُه، و«حُـرّرتْ» أسواقُه. وهذا هو نشيدُ الليبرالية الجديدة: «حرِّروا الأسواقَ، وطُزْ على الشعب!» إذن،

لقد خَصْخَصت الحكومةُ الأميركيةُ وباعت قطاعاتٍ بأكملها من الاقتصـاد العراقي. وأُعيدتْ كتابةُ السياسات الاقتصـادية والقوانين الضرائبية. وصار بمقدور الشركات الأجنبية اليوم أن تشتري ١٠٠٪ من الشركات العراقية، وأن تصدِّر الأرباح إلى خارج العراق. وهذا انتهاكٌ فاضح للقوانين الدولية التي تَحْكم عَمَل أيّ قواتٍ محتلّةٍ، وهو من بين الأسباب الرئيسة للمسرحية المُخْتَلَسة [المسلوقة] على عَجَلٍ التي «سُلِّمتْ» فيها السلطةُ إلى «حكومة عراقية موقّتة.» وبانتهاء عملية تسليم العراق إلى الشركات المتعدِّدة الجنسية، لن تشكّل جرعةٌ طفيفةٌ من الديموقراطية الحقيقية أيَّ ضرر ـ بل الحقّ أنّها قد تُكون «علاقاتٍ عامةً» جيدةً للنسخة الشركاتية من «لاهوت التحرير،» المسمّى «الديموقراطيةَ الجديدة.»

لا غرابة أنْ سَبَّب بيعُ العراق بالمزاد تدفُّقًا على المَعْلَف. فقد رَبحتْ شركاتٌ مثل بَكْتِل وهاليبرتون ـ والأخيرةُ ترأّسها ذاتَ يوم نائبُ الرئيس الأميركي دِكْ تشيني ـ عقودًا هائلةً من أجل «إعادة البناء.» وإنّ نبذة تعريفية مختصرةً عن أيّ من هذه الشركات ستعطينا فهمًا أوليًا لكيفية عملها جميعًا ـ لا في العراق وحده بل في العالم كلّه. فلنقلْ إنّنا اخترْنا بَكْتِل لمجرّد أنّ هاليبرتون «الصغيرة المسكينة» تتعرَّض للاستجواب لمغالاتها في تسعير المحروقات المصدَّرة إلى العراق، ولعقودها من أجل «ترميم» الصناعة النفطية العراقية لقاءَ ثمنٍ باهظٍ جدًا: ٢،٥ بليون دولار.

الحقّ أنّ «مجموعة بَكْتِل» وصدّام حسين من المعارف القديمة في مجال البِزْنس. وكثيرٌ من معاملاتهما أَنْجَزَها دونالد رامسفلد نفسُه (لا غيره). وفي العام ١٩٨٨، بعد أن قَصف صدّام حسين آلافَ الأكراد بالغازات، وَقَّعَتْ بَكْتِل عقودًا مع حكومته بهدف بناء مصنعٍ كيماويٍ لاستخدامات ثنائية في بغداد.

تاريخيًا، كانت لمجموعة بَكْتِل ـ وما تزال ـ ارتباطاتٌ حميمةٌ لا يُمْكن الفكاكُ منها بمؤسسة الجمهوريين [في أميركا]؛ بل يُمْكنكم عدُّ بكتل وإدارةِ ريغان ـ بوش فريقًا واحدًا. فقد كان وزير الدفاع السابق، كاسپر واينبرْغرْ، مستشارًا عامًا لبَكْتِل. وكان نائب وزير الطاقة السابق، دبليو كينيث دايڤيس، نائبَ رئيس بَكْتِل. وأما رئيسُ الشركة، ريلي بَكْتِل، فهو في «مجلس الرئيس للصادرات.» ثم إنّ جاك شيهان، وهو جنرال متقاعد في البحرية، نائبُ رئيس عالي المنصب في بَكْتِل، وعضوٌ في «مجلس السياسة الدفاعية الأميركية.» وأخيرًا، فإنّ وزيرَ الخارجية السابق جورج شولتز، وهو في مجلس مديري مجموعة بَكْتِل، كان رئيسَ المجلس الاستشاري لـ «لجنة تحرير العراق.» وحين سألتْه **نيويورك تايمز** إنْ كان يُقْلقه تضاربُ المصالح بين الوظيفتَيْن، قال: «لا أعتقد أنّ بَكْتِل ستستفيد بوجه خاصّ من ذلك [المقصود: غزو العراق]. ولكنْ إذا كان هناك عملٌ برسم الإنجاز، فإنّ بَكْتِل هي من الشركات التي تستطيع القيام به.»

لقد مُنحتْ بَكْتِل عقودًا لإعادة إعمار العراق بقيمةٍ تَفُوق بليون دولار، وتَشْمل عقودًا لإعادة بناء مصانع توليد الطاقة واللواحب الكهربائية ومصادر المياه وأنظمة التصريف ومرافق المطار... ناهيكم بالأبواب الدوّارة. وكلُّ هذه الأعمال ـ لو لم تأتِ نتيجةً لسفك الدماء ـ كانت ستكون مضحكةً بعد معرفتنا بالعلاقة الحميمة بين بكتل والإدارة الأميركية.

بين عامَيْ ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ كان تسعةٌ من أصل ثلاثين عضوًا من «مجموعة سياسة الدفاع الأميركي» مرتبطين بشركات مُنحتْ عقودًا في مجال الدفاع بقيمة ٧٦ بليون دولار. لقد مضى الوقتُ الذي كانت فيه الأسلحةُ تُصنَّع من أجل خوض الحروب؛ فالحروب الآن تصنَّع من أجل بيع الأسلحة.

وبين عامَيْ ١٩٩٠ و٢٠٠٢ أَسْهمتْ «مجموعة بَكْتِل» بمبلغ ٣،٣ مليون دولار لدعم حملات انتخابية لصالح الجمهوريين والديموقراطيين على حدّ سواء. ومنذ عام ١٩٩٠ حصلتْ على أكثر من ألفَيْ عقد حكومي تَبْلغ قيمتُها أكثرَ من ١١ بليون دولار. ألا ترَوْن أنّ ذلك ربحٌ لا يصدَّق مقارنةً بقيمة الاستثمار الأصلية؟!

ولـ «بَكْتِل» آثارٌ حول العالم كلّه. وذلك هو معنى الشركة المتعدّدة الجنسية.

فلقد جَذَبتْ مجموعةُ بَكْتل انتباهَ العالم أوّلَ الأمر حين وَقّعتْ عقدًا مع هوغو بانزر، الديكتاتور البوليڤي السابق، من أجل خصخصة المياه في مدينة كوتشابامبا.* وكان أول ما فعلته بَكْتل هو رفعُ سعر المياه. فما كان من مئات آلاف الناس الذين لم يستطيعوا دفعَ فواتير بَكْتل إلاّ التظاهرُ في الشوارع. وشلّ إضرابٌ عارمٌ حركةَ المدينة، فأُعلنت الأحكامُ العرفية. وعلى الرغم من أنّ بَكْتل أُجبرتْ في النهاية على الهروب من مكاتبها، فإنّها ما زالت حاليًا تُفاوض الحكومةَ البوليڤية من أجل أن تعطيها هذه الأخيرةُ دفعةً بملايين الدولارات مقابلَ خسارة الشركة لأرباح محتملة بسبب خروجها من السوق. وهذا، كما سنرى، سيتحوّل إلى لعبةٍ مرغوبةٍ من قِبل الشركات.

أما في الهند، فبكْتل إلى جانب جنرال إلكتريك هما المالكان الجديدان لمشروع «انرونْ» للطاقة، السّيءِ الصيت، والميتِ حاليًا. وقد كان عقدُ أنرون، الذي يُلْزم قانونيًا حكومةَ ولاية ماهاراشترا بأن تَدْفع لأنرون مبلغًا يساوي ٣٠ بليون دولار، هو أضخمُ عقد وُقّع في تاريخ الهند. ولم تكن أنرون تَشْعر بالخجل من التبجّح بملايين الدولارات التي سبق أن صَرَفتها من أجل «تعليم» السياسيين والموظفين الهنود. إنّ عقد أنرون في ماهاراشترا، وقد كان أولَ مشروع طاقة «معجَّل» لشركةٍ خاصةٍ في الهند، بات يُعْرف بأنّه أضخمُ عملية احتيال في تاريخ البلاد (وبالمناسبة كانت أنرون من المساهمين الآخرين الكبار في حملة الحزب الجمهوري). فقد كانت الكهرباءُ التي أَنتجتْها أنرون باهظةَ الثمن إلى حدٍّ أنّ الحكومة قررتْ أنّه سيكون من الأرخص ألاّ تشتري الكهرباءَ بل أن تَدْفع لأنرون التكاليفَ الإلزاميةَ الثابتةَ المنصوصَ عليها في العقد. وهذا يعني أنّ حكومة أحدِ أفقرِ البلدان في العالم كانت تَدْفع شركة أنرون ٢٢٠ مليون دولار أميركي سنويًا من أجل... ألاّ تُنْتج الكهرباءَ!

الآن، وبعد أن توقفتْ أنرون عن الوجود، تُقاضي كلٌّ من بَكْتل وجنرال إلكتريك الحكومةَ الهندية لكي تَدْفع لهما ٥،٦ بليون دولار أميركي. وهذا المبلغُ لا يشكّل وإنْ كسْرًا ضئيلاً من مجموع المبلغ الذي استثمرته الشركتان (أو أنرون) في المشروع. ومن جديد، فإنّ ذلك المبلغ [الذي تطالِب به الشركتان الحكومةَ الهندية] يَسْتند إلى تقرير الأرباح التي كانتا ستجنيانِه من المشروع **لو** تحقّق. ومن أجل أن أعطيكم فكرةً، فإنّ ٥،٦ بليون دولار مبلغٌ يفوق قليلاً ما تحتاجه حكومةُ الهند سنويًا لمخطط ضمان توظيفٍ فلاّحيّ يقدّم أجورًا دُنيا لملايين الناس الذين يعيشون حاليًا في فقر مدْقع، وقد سَحَقَتْهم الديونُ والترحيلُ وسوءُ التغذية المزمنة ومنظمةُ التجارة العالمية. إنّها بلادٌ يُدْفع فيها المزارعون الغارقون في الديون إلى الانتحار، لا بالمئات بل بالآلاف! إنّ اقتراح «مخطّط ضمان توظيف فلاّحي» يتعرّض لسخرية طبقة أصحاب الشركات في الهند لكونه [في زعمهم] مَطْلبًا غيرَ معقول وطوباويًا يَطْرحه اليسارُ «المجنونُ» والقويُّ مؤخّرًا. وهم يسألون بسخرية: «مِنْ أين يأتي المال؟» ومع ذلك، فإنّ أيَّ حديث عن فسخ عقد سيء مع شركة معروفةٍ بفسادها، مثلِ أنرون، يتلقّاه الشنّاكاكون أنفسُهم وأنفاسُهم تكاد تتقطّع [قلقًا] على هرب الرساميل والمخاطر الرهيبة التي قد تَنْجم عن «خلق أجواء استثمار سيِّئة.» الجدير ذكرُه أنّ جلسات التحكيم بين بكتل وجنرال إلكتريك وحكومة الهند تجري الآن في لندن. وأمام الشركتين أسبابٌ للأمل في النجاح: فوزيرُ المالية الهندي، الذي كان عاملاً أساسيًا في الموافقة على العقد الكارثي مع أنرون، عاد إلى بلاده بعد أن عملَ بضعَ سنواتٍ مع صندوق النقد الدولي. وهو لم يَعُدْ إلى بلاده فقط، بل حَصَل أيضًا على ترقية: إنّه الآن نائبُ رئيس «لجنة التخطيط.»

فكّروا في هذا الأمر: إنّ الأرباح النظرية لمشروع واحد من مشاريع هذه الشركات يكفي لتقديم مئة يوم عمل سنويًا، بالحدّ الأدنى للأجور، إلى ٢٥ مليون شخص، أيْ إلى ما يفوق شعبَ أستراليا بخمسة ملايين. إنّ هذا هو حجمُ الهول الذي تشكّله النيوليبراليةُ.

بل إنّ حكاية بكتل تَسُوء أكثر. ففي ما لا يُمْكن وصفُه إلاّ بالعملِ العديمِ الضمير، نَجحتْ بكتل (حَسْبما تَكْتب نعومي كلاين) في مقاضاة العراق الذي مزّقته الحربُ للحصول على «تعويضات الحرب» و«الأرباح المضيَّعة.» ومُنحتْ ٧ ملايين دولار!

إذن، لا تهتمُّوا، يا مَنْ ستتخرّجون من قسم الإدارة، بالدخول إلى جامعتيْ هارڤرد أو وارتون. فأمامكم «دليلُ المدير الكسول إلى نجاح الشركات»:

أولاً: املأوا مجلسَ إدارتكم بموظّفين حكوميين ذوي مناصب عليا. بعد ذلك، املأوا الحكومةَ بأعضاء من مجلس إدارتكم. أضيفوا نفطًا وحرِّكوا. وحين لا يستطيع أحدٌ أن يميِّز نهايةَ عمل الحكومة من بداية عمل شركتكم، تواطأوا مع حكومتكم على مدِّ ديكتاتور وحشيّ لبلدٍ غنيٍّ بالنفط بالتجهيزات والسلاح. غُضّوا النظرَ عنه فيما هو يَقْتل شعبَه. اِغلوا برفقٍ. في هذه الأثناء، اجمعوا بضعةَ بلايين دولار من عقود مع الحكومة، ثم تواطأوا من جديد مع حكومتكم حتى تُسْقط ذلك الديكتاتورَ وتَقْصف رعاياه، مستهدفةً بشكل خاصّ البنى التحتيةَ الضروريةَ، ولتقتل ـ في الأثناء ـ مئةَ ألف شخص. التقطوا عقودًا بقيمة بليون دولار أخرى أو نحوها لِـ «إعادة بناء» البنى التحتية المهدَّمة. ومن أجل تغطية نفقات السفر والطوارئ، قاضُوا البلدَ المدمَّر للتعويض عن الأرباح المضيَّعة منه. أخيرًا،

* ـ للتفصيل، راجعْ مقال شفيق عسل في هذا الموضوع، الآداب، عدد ٢٠٠٣/٤/٣، ص ٩٧. (المترجم)

نَوِّعوا: اشتروا محطةَ تلفزيون، بحيث يُمْكنكم في الحرب التالية أن تَعْرضوا خردواتِكم وتقنيةَ أسلحتكم وهي تتنكّر في زيّ «التغطية الإخبارية» لأحداث الحرب. وأخيرًا، أخيرًا حقًّا، أقيموا جائزةً لحقوق الإنسان باسم شركتكم. وتستطيعون أن تُعطوا الجائزةَ الأولى للأم تيريزا بعد أن توفّيتْ؛ فلن تستطيع أن تَرْفضها، ولا أن تجادلكم.

لقد أُجبر العراقُ، المغزوُّ والمحتلُّ، على دفع ٢٠٠ مليون دولار ثمنًا لـ «التعويضات» و«للأرباح المضيَّعة» من أمام شركات مثل هاليبرتون، وشلّ، وموبِلْ، ونستله، وبيبسي، وكانتاكي فرايد تشيكن، وتويز آرْ آسْ. هذا كلُّه عدا ١٢٥ بليون دولار من الدّيون التي دَفَعتِ العراقَ إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، الذي كان متربِّصًا به كملاك الموت، حاملاً برنامجَه لـ «التكييف الهيكلي» (مع أنّه لم يعد متبقّيًا في العراق، كما يَبْدو، كثيرٌ من الهياكل برسم التكييف... باستثناء تنظيم «القاعدة» الوهمي).

في «العراق الجديد» دَشّنت الخصخصةُ مجالاتٍ جديدةً. فالجيش الأميركي يجنِّد، بصورةٍ متزايدة، مرتزقةً خاصّين للمساعدة على الاحتلال. وميزةُ المرتزقة أنّهم حين يُقْتلون لا يُحْسَبون في عداد القتلى من الجنود الأميركيين ـ وهذا يساعد على التلاعب بالرأي العام الأميركي المهمّ بشكل خاص في هذه السنة الانتخابية. كما خُصخِصت السجونُ. وخُصخِص التعذيبُ. وقد رأينا إلى أين يقود هذا. ومن مفاتن «العراق الجديد» الجرائدُ التي تُغلَقُ، ومحطّاتُ التلفزة التي تُقْصفُ، والمراسلون الذين يُقْتلون. هذا وقد فَتَحَ الجنودُ الأميركيون النار على جموع من المتظاهرين العُزّل، فأردَوْا العشرات منهم. والمقاومةُ الوحيدة التي استطاعت الحياةَ إنّما هي بجنونٍ ووحشيةِ الاحتلال نفسِه. أَوَثمة مكانٌ لمقاومةٍ علمانيةٍ، ديموقراطيةٍ، نَسَوية، غيرِ عنفية في العراق؟ ليس ثمة مكانٌ لها، حقًّا.

ولذلك تَقَع علينا، نحن الذين نعيش خارج العراق، مهمةُ خلق تلك المقاومة المستندة إلى الجماهير؛ المقاومةِ العلمانيةِ، اللاعنفيةِ، ضدّ الاحتلال الأميركي. فإنْ فَشِلْنا في ذلك، فإنّنا نجازف بأن نَسْمح لفكرة المقاومة بأن تُخْتطَف وتُدمَجَ بالإرهاب، وسيكون ذلك أمرًا محزنًا لأنّهما ليسا الشيءَ ذاته.

إذن، ما معنى السلام في هذا العالم الوحشي، والمعسْكر، والمُشَرْكَت؟* ما معنى السلام في عالمٍ أَنْتَجَ فيه نظامٌ محصَّنٌ من أنظمة الاستيلاء والمصادرة وضعًا باتت فيه الدولُ الفقيرة، التي نَهَبَتْها أنظمةٌ كولونياليةٌ طوال عقود، مدينةً حتى أذنيها للدول التي نَهَبَتْها، وعلى هذه الدول الصغيرة أن تَدْفع تلك الديون بمعدّل ٣٨٢ بليون دولار في العام؟ ما معنى السلام في عالمٍ يَفُوق مجموعُ ثروات أصحاب البلايين فيه الـ ٥٨٧ الناتجَ المحليَّ المشتركَ لأفقر ١٣٥ بلدًا في العالم؟ وما معنى السلام حين تحاول دولٌ غنيةٌ تَدْفع معوناتٍ لمزارعها بمقدار بليون دولار يوميًا أن تُجْبِرَ دولاً فقيرةً على تخفيض معوناتها لمزارعها هي؟

ما معنى السلام للناس في العراق المحتلّ، وفلسطين، وكشمير، والتيبت، والشيشان؟ أو لشعبِ أوستراليا الأصلي؟ أو للأوغونيين في نيجيريا؟ أو للأكراد في تركيا؟ أو للداليت والأديڤاسيين في الهند؟ ماذا يعني السلام لغير المسلمين في البلدان الإسلامية، أو للنساء في إيران والسعودية وأفغانستان؟ ماذا يعني لملايين يُقتلعون من أراضيهم بسبب السدود ومشاريع «التنمية»؟ ما معنى السلام لفقراء يُسْلبون سلبًا حثيثًا من مواردهم، وليست حياتُهم اليوميةُ إلاّ معركةً شرسةً من أجل الماء والمأوى والبقاء على قيد الحياة ـ والأهمَ ـ من أجل شيءٍ من الكرامة؟

بالنسبة إلى هؤلاء جميعًا، السِّلْم هو الحرب!

إنّنا نَعْلم جيدًا جدًا مَنْ يَسْتفيد من الحرب في زمن الإمبراطورية. لكنّ علينا أيضًا أن نسأل أنفسَنا، وبأمانةٍ، مَنْ يستفيد من **السلام** في زمن الإمبراطورية؟ إنّ الاتّجار بالحرب جريمةٌ، بَيْدَ أنّ الحديث عن السلام من دون الحديث عن العدالة قد يُصْبح بسهولةٍ دعوةً إلى نوع من الاستسلام. كما أنّ الحديث عن العدالة من دون إزالة القناع عن المؤسسات والأنظمة التي تؤبِّد الظُّلْمَ أمرٌ بالغُ النفاق.

إنّه لمن السهل أن نَلُوم الفقراءَ على فقرهم. من السهل أن نؤْمن بأنّ العالم محشورٌ في لولبٍ متصاعدٍ من الإرهاب والحرب. لكنّ هذا هو ما يَسْمح للرئيس الأميركي بأن يقول: «أنتَ إمّا مَعَنا وإمّا مع الإرهابيين.» غير أنّنا نَعْلم أنّ هذا خيارٌ زائف. فنحن ندرك أنّ الإرهاب ليس إلاّ خصخصةً للحرب، وأنّ الإرهابيين هم [تجّارٌ] في السوق الحرّة للحرب (free marketers of war). فهؤلاء يَعْتقدون أنّ الاستخدامَ الشرعي للعنف ليس امتيازًا «للدولة» وحدها.

إنّه لأمرٌ خادعٌ أن نَضَعَ تمييزًا أخلاقيًا بين وحشية الإرهاب التي لا توصف، والمذبحةِ العشوائية التي تقود إليها الحربُ والاحتلالُ. فالعنفان كلاهما غيرُ مقبول. ولا نستطيع أن نؤيِّد أحدَهما ونَدينَ الآخرَ.

المأساة الحقيقية هي أنّ معظم الناس في العالم واقعون في الشَّرَك: بين هول السِّلْم المزعوم، ورعبِ الحرب. هذان هما المنحدران السحيقان اللذان يَحْصراننا من كل جانب. والسؤال هو: كيف نَصْعد من هذا الصَّدْعِ بينهما؟

* ـ هذه ترجْمتي لـ corporatized. (المترجم)

بالنسبة إلى مَنْ كان منكم في وضع جيد ماديًا ولكنّه غيرُ مرتاح معنويًا، فإنّ الأسئلة الأولى التي عليه أن يَطْرحها على نفسه هي التالية: «هل تريد حقًا أن تَصْعد من ذلك الصَّدْعُ؟ إلى أيِّ مدًى أنتَ على استعداد للصعود؟ وهل غدا الصَّدْعُ [أو البقاءُ فيه] أكثرَ راحةً ممّا ينبغي؟»

فإذا كنتَ تريد حقًا أن تَصْعد، فإليكَ أخبارًا جيدةً وأخبارًا سيِّئة.

الأخبارُ الجيدة هي أنّ حزبَ التقدم بدأ الصعودَ منذ مدة، وهم في منتصف الطريق إلى القمة. فثمة آلافُ الناشطين عبر العالم يكدّون ويَجْهدون لإعداد مواطئ القدم وتأمين الحِبال لتسهيل عمل البقية منّا. وليس ثمة دربٌ واحدٌ إلى فوق، بل هناك مئاتٌ من الطرق لفعل ذلك. وهناك مئاتُ المعارك التي تُخاض في العالم، وهذه المعارك تحتاج إلى مهاراتكم وعقولكم ومواردِكم. لا معركةَ غير ذات معنًى، ولا نصرَ ضئيلاً أكثرَ ممّا يجب!

أما الأخبار السيِّئة فهي أنّ التظاهرات الملوّنة، والمسيراتِ عند نهاية الأسبوع، والرحلاتِ السنوية إلى «المنتدى الاجتماعي العالمي،» ليست كافية. بل يجب أن تكون هناك أفعالٌ هادفةٌ من أفعال العصيان المدني الحقيقي، ذاتِ النتائج الحقيقية. قد لا نَسْتطيع أن نَكْبس زرًا فنَستحضِرَ ثورةً، إلاّ أنّ هناك أمورًا متعدِّدةً نستطيع القيامَ بها. مثلاً، بإمكانكم أن تُعدُّوا قائمةً بالشركات التي أفادت من اجتياح العراق، ولديها مكاتبُ هنا في أستراليا. بإمكانكم أن تُشيروا إليها بالاسم، وأن تُقاطعوها، وتحتلُّوا مكاتبَها، وتُجبروها على وقف أعمالها. فإذا نَجح ذلك في بوليڤيا [تجربة كوتشابامبا]، فقد ينجح أيضًا في الهند. وقد يَنْجح في أستراليا. لِمَ لا؟

إنّ هذا اقتراحٌ صغيرٌ فحسب. ولكنْ تذكَّروا أنّه لو لجأ النضالُ إلى العنف، فسيضيِّع الرؤيةَ والجمالَ والخيالَ. والأخطرُ من ذلك كلِّه أنّه سيهمِّش النساءَ ويَجْعل منهنَّ ضحيةً في النهاية... في حين أنّ نضالاً سياسيًا لا تكون النساءُ في صميمه، وفوقَه، وتحتَه، وضِمْنَه، ليس نضالاً على الإطلاق.

النقطة الرئيسية هي أنّ على الجميع أن يَشْترك في المعركة. وقد عَبّر المؤرِّخُ الأميركي الرائع هواردْ زِنْ عن ذلك بالقول: «إنّك لا تستطيع أن تكون محايدًا في قطارٍ يَجْري.»

سيدني

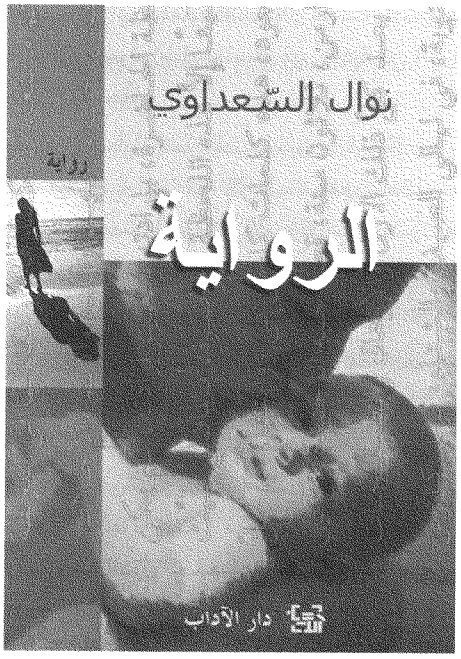

أحدثت الرواية غضبًا عارمًا.

الفتاة في الثالثة والعشرين من عمرها، مجهولة الأب، ليست لها أسرة ولا شهادة ولا بطاقة مختومة. كانت تلك هي روايتها الأولى، تكتبها بقلمها دون أن تكون كاتبة، دون أن تقرأ أساطير الأنبياء ولا الشعراء ولا الأدباء. لم يندرج اسمها ضمن الكاتبات.

قوامها ممشوق من طول المشي سعيًا وراء الرزق، يرتكز على عمود فقري صلب. تقاطيع وجهها بارزة حادة من شدّة النحافة، منحوتة في عظام قويّة كالصخرة...